ISSN E.2958-6941, ISSN P.1818-1074 Vol. 21 issue. 83 March. 2025

http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

Analysis of Public Revenues in Iraq and their Impact on Some Financial Sustainability Indicators

Basher Dohan Hamzah[1], Noof Ali Awad[2]

تحليل الإيرادات العامة في العراق وأثرها على بعض مؤشرات الاستدامة المالية

بشير دوهان حمزه[1] نوف علي عواد[2]

basheer.d@uokerbala.edu.iq noof.a@uokerbala.edu.iq

1.2 كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربـــلاء، العراق

1.2 College of Administration and Economics, Department of Economics, University of Karbala, Iraq.

https://doi.org/10.71207/ijas.v21i83.3179

Article information

Article history:
Received: 22/12/2025
Accepted: 2/2/2025
Available online: 3/3/2025

Keywords: Public revenue, fiscal sustainability, public debt

تاريخ الاستلام: 2025/12/22
تاريخ قبول النشر: 2025/2/2
تاريخ النشر: 2025/3/3

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة، الاستدامة المالية، الدين العام

Abstract

Public revenues are a financial tool that affects economic variables such as investment, public expenditures and debt. The research aims to analyze the structure of revenues in Iraq and their impact on financial sustainability by influencing some indicators and the ability to achieve financial sustainability and ensure the rights of future generations. The research concluded that there are problems that Iraq suffers from due to its reliance on a single volatile source, which is oil revenues, to finance the budget, which constitutes the largest percentage of total revenues and negatively affects many variables and the financial situation. The most important recommendations are to address the imbalance in the structure of public revenues by diversifying the economy and following a financial policy to control spending within the limits of revenues, as well as preventing the increase in the deficit and public debt as a percentage of the gross domestic product.

Citation: Hamzah, Basheer Dohan, Awad, Noof Ali. (2025). Analysis of public revenues in Iraq and their impact on Some financial sustainability indicators ,*Iraq Journal for Administrative Sciences*, 21 (83). 68-79.

الاقتباس: حمزة، بشير دوهان، عواد، نوف علي (2025). تحليل الإيرادات العامة في العراق وأثرها على بعض مؤشرات الاستدامة المالية ، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 21 (83)، 68- 79.

المستخلص

تعد الإيرادات العامة من أدوات السياسة المالية الرئيسية والتي تؤثر على بقية المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والنفقات العامة والدين العام وغيرها ويهدف البحث إلى تحليل هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي وتأثير تلك الإيرادات على الاستدامة المالية من خلال التأثير على بعض المؤشرات وبيان مقدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة المالية وضمان حقوق الأجيال القادمة, وتوصل البحث إلى أن هناك مشاكل كثيرة يعاني منها الاقتصاد العراقي والسبب الأهم هو اعتماده وبشكل رئيس على مصدر وحيد ناضب ومتقلب وهو الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة والتي تشكل النسبة العظمى من مجموع إجمالي الإيرادات العامة وبالتأثير بشكل سلبي على كثير من المتغيرات الاقتصادية وعلى الوضع المالي, أما أهم التوصيات فتتمثل في معالجة هذا الاختلال في هيكل الإيرادات العامة من خلال تنويع الاقتصاد ومصادر الإيرادات العامة واتباع سياسة مالية لضبط الإنفاق العام في حدود الإيرادات العامة المتوفرة وكذلك منع تزايد العجز والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعدم تخطيها للنسب الأمنة

1-المقدمة

تعد الإيرادات العامة من المتغيرات الاقتصادية المهمة والتي تعتمد عليها كثير من المتغيرات الأخرى وتشكل الإيرادات النفطية أكثر من 90% من إجمالي هذه الإيرادات وأن تقلب الإيرادات النفطية مع ضعف الإيرادات الأخرى غير النفطية كالإيرادات الضريبية والرسوم وبقية القطاعات الاقتصادية أثر على واقع الاقتصاد وجعله اقتصاداً هشاً وغير مستقر ومؤثراً بشكل كبير على الاستدامة المالية وعلى خطط التنمية والنشاط الاقتصادي بسبب انخفاض وعدم استقرار الإنفاق الحكومي المعتمد على الإيرادات النفطية ومسبباً عجزاً يكاد يكون دائماً في الموازنة العامة ويصبح لابد من سد هذا العجز عن طريق اللجوء للدين وعليه لابد من اتخاذ اجراءات تصحيحية تجنباً للوقوع بفخ المديونية وتضييق اتساع فجوة الدين والعجز.

2-المنهجية

2-1 مشكلة البحث

تعد الإيرادات العامة أحد العناصر الأساسية لتمويل الموازنات الحكومية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي العراق تعتمد الإيرادات العامة بشكل كبير على العوائد النفطية مما يجعلها عرضة للتقلبات ومع تصاعد التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق بما في ذلك تقلبات أسعار النفط والتوترات السياسية والاقتصادية تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية لتقييم طبيعة الإيرادات العامة وأثرها على تحقيق الاستدامة المالية ومن هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل أن الاختلال الهيكلي للإيرادات العامة وتقلبها لها أثر كبير على وضع الاستدامة المالية في العراق؟
- هل يمكن للعراق تحقيق الاستدامة المالية في ظل الوضع الراهن ؟
- كيف يمكن تحقيق الاستدامة المالية في ظل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد لتمويل الموازنة العامة ؟

2-2 فرضية البحث

استند البحث إلى فرضية مفادها (أن الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي وبسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية لها أثر كبير ومباشر على الاستدامة المالية ومن ثم التأثير على الوضع المالي وأن اتخاذ بعض التعديلات على واقع السياسة المالية والالتزام بمؤشرات وحدود الاستدامة المالية يساعد في تقليل تقلب الاقتصاد).

2-3 هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الإيرادات العامة في العراق وبيان أثر هذه الإيرادات على الاستدامة المالية ودورها في تخفيف أثر الدين العام السلبي على الواقع الاقتصادي العراقي.

2-4 منهجية البحث

لإثبات فرضية البحث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي من خلال تحليل بيانات الإيرادات العامة خلال المدة (2004-2020) وبيان أثر هذه الإيرادات على الاستدامة المالية.

2-5 حدود البحث المكانية والزمانية:

سيكون العراق البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة (2004 -2020).

التأطير النظري للإيرادات العامة

اولاً: -مفهوم الإيرادات العامة

تحتاج الدولة للقيام بواجباتها المختلفة إلى الإنفاق ومع تطور مفهوم هذه الواجبات وتوسع دور الدولة وتطورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ادى إلى زيادة حجم الإنفاق العام مما دعى إلى زيادة وتوسع مصادر الإيرادات العامة لتلبية الزيادة المطلوبة في حجم هذا الإنفاق فبينما كانت من مهام الدولة حفظ الأمن الداخلي ورد الاعتداءات الخارجية والقضاء بين الناس أصبحت اليوم تشمل نواحي مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية(عمارة,2015: 29) حيث تشير المفاهيم الاقتصادية إلى أن الإيرادات العامة هي الإيرادات التي يتم الحصول عليها من المصادر الحكومية من اجل تلبية المتطلبات العامة من الإنفاق الحكومي وتشمل الإيرادات الضريبية والغرامات وأثمان السلع والخدمات العامة وغيرها (الحلو والغرابي ,2022: 53) وأن هدف الحصول على هذه الإيرادات ليس فقط لتلبية الحاجات العامة وأنما للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حالات التضخم والركود وتوزيع الدخول لذلك فإن أهمية

الإيرادات العامة لا تقتصر على تغطية الإنفاق العام وأنما لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ويمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها " مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي " (ناشد,2008: 85-87) كذلك تعرف بانها الدخل الكلي الذي تجبيه الدولة من مصادرها المختلفة من اجل تمويل نفقاتها المتعددة ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعادة ما يكون بصورة نقدية (خلف,2008: 163) .

ثانياً: -تقسيم الإيرادات العامة

تقسم الإيرادات العامة على اساس معايير متعددة ويمكن استعراض أكثر هذه التقسيمات شيوعاً وكالآتي: -

1- معيار مصدر الإيرادات - :

وفقاً لهذا المعيار تقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات اصلية وأخرى مشتقة فالإيرادات الأصلية هي التي يتم الحصول عليها من أملاك الدولة التجارية والصناعية والزراعية من دون الاستعانة إلى الأفراد واقتطاع جزء من أموالهم، أما الإيرادات المشتقة فهي التي تحصل عليها الدولة من خلال اللجوء إلى اقتطاع جزء من أموال الأفراد كالإيرادات الضريبية والرسوم والغرامات من غير اللجوء إلى أملاك الدولة (السواط وآخرون,2011: 215).

2- معيار دورية الإيرادات- :

تقسم الإيرادات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية فالإيرادات العادية هي التي تمتاز بالانتظام والتكرار والدورية خلال فترة زمنية كالإيرادات الضريبية وأملاك الدولة والرسوم، أما الإيرادات غير العادية فهي التي لا تمتاز بالانتظام وإنما تحصل عليها الدولة بصورة استثنائية كالقروض والإعانات والإصدار النقدي الجديد (مشكوروالحلو,2016: 54).

3- معيار سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات:-

وبناءً على هذا المعيار تقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات اجبارية وإيرادات اختيارية فالإيرادات الاجبارية هي التي يتم الحصول عليها بالجبر والاكراه بحكم سلطة الدولة كالضرائب والقروض الاجبارية والغرامات، أما الإيرادات الاختيارية فهي التي لا تأخذ صفة الاكراه كالقروض الاختيارية وإيرادات أملاك الدولة (عمارة,2015: 35).

4- معيار المشابهة بين الإيرادات العامة والخاصة- :

يتم تقسيم الإيرادات العامة هنا إلى إيرادات الاقتصاد العام وإيرادات الشبيهة بإيرادات القطاع الخاص فالأولى تسمى الإيرادات السيادية حيث تحصل عليها الدولة بناءً على ما تتمتع به من سيادة لا يتمتع بها القطاع الخاص أو الأفراد كالإيرادات الضريبية والرسوم والاصدار النقدي، أما الإيرادات الشبيهة بإيرادات القطاع الخاص فتحصل عليها الدولة عند مزاولة نشاط يشابه النشاط الذي يقوم به القطاع الخاص كإيرادات أملاك الدولة ومشروعاتها (يوسف,2019: 210).

التأطير النظري للاستدامة المالية

اولاً: -مفهوم الاستدامة المالية

أصبح تداول مفهوم الاستدامة المالية بشكل واسع منذ عام 1978 لاقترانه بالتنمية الاقتصادية وقد تبنى هذا المفهوم الكثير من المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة ففي المجال التنموي فإن التنمية المستدامة تعني التنمية التي تلبي احتياجات ومتطلبات الحاضر دون المساس بالاحتياجات الخاصة للأجيال المقبلة, أما في المجال المالي فإن هذا المفهوم بدأ منذ منتصف الثمانينات من القرن المنصرم إذ أصبحت من أكثر المفاهيم تداولاً وجدلاً نظراً لزيادة مستويات الدين العام نتيجة لارتفاع مستويات العجز في الموازنة العامة في كثير من الدول ما يعني تفاقم العبء المالي على الأجيال القادمة والحد من مستويات رفاهيتهم (الشلال,2013: 22) .

وفي ضوء ذلك فقد تعددت مفاهيم الاستدامة المالية إلا أن جميعها تتفق على أن الاستدامة المالية يرتبط بمدى قدرة الحكومة على الاستمرار بتنفيذ سياستها المالية المختلفة وتمويل إنفاقها العام دون التعرض إلى التعثر المالي والعجز عن السداد وهذا يتفق مع ما تبناه صندوق النقد الدولي الذي أوضح بأن الاستدامة المالية هو الوضع الذي يستطيع فيه المقترض من الاستمرار في تسديد ديونه دون احداث تغييرات جوهرية مستقبلية في الإيرادات والنفقات العامة أي عدم تزايد مستويات العجز في الموازنة العامة والدين العام وقد حددت اتفاقية ماستريخت عام 1992 (معاهدة دول الاتحاد الأوربي) عدم تجاوز مستويات الدين 60% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك عدم تجاوز العجز في الموازنة

العامة عن 3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي واعتبر هذا كشرط لضمان تحقيق الاستدامة المالية (حسين,2016: 28) .

يمكن تعريف الاستدامة المالية بأنها " القدرة على خدمة الديون العامة في الأجلين المتوسط والطويل وعدم حدوث أزمات مالية ضخمة أو ضغوط شديدة على اوضاع المالية العامة مثل الاضطرار إلى تخفيض الإنفاق العام بنسبة كبيرة أو توقفه على بعض الانشطة الحكومية " (الوصال وفرجاني,2017: 83)، كذلك يمكن تعريفها على أنها "مدى قدرة السياسات المالية التي تتخذها الدولة للوفاء بسداد جميع ديونها الداخلية والخارجية وخدمة هذه الديون دون الإضرار بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"(الحاروني,2023: 295).

ثانياً: -قواعد الاستدامة المالية: ويمكن بيان هذه القواعد بالآتي:

1- القاعدة الذهبية: -مقتضى هذه القاعدة هو أن يقتصر الاقتراض على تمويل النفقات الاستثمارية والذي يساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية في حين تمول النفقات الجارية عن طريق الإيرادات الضريبية وأن من مبررات العمل بهذه القاعدة هو تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع عبء الإنفاق العام بحيث لا يتحمل الجيل القادم سداد الديون التي استهلكها الجيل الحالي (السرحان,2020: 39) .

2- قاعدة توازن الموازنة: -تشترط هذه القاعدة حدوث العجز في الموازنة العامة نتيجة لظروف استثنائية ويزول هذا العجز بزوال هذه الظروف حيث لا يعتبر تحقيق تعادل الموازنة شرطا في حالات الركود ويمكن توجيه الفوائض المالية التي تحصل عليها الحكومة في اوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي الي تمويل العجز الذي يحدث في اوقات الركود الاقتصادي (الجميلي ومجبل,2022: 131).

3- قاعدة الدين العام: -تبين هذه القاعدة صورة إجمالية لعبء الدين العام وتعد هذه القاعدة أكثر فاعلية بالمقارنة مع بقية القواعد من حيث المراقبة والمتابعة مع ضمان الوصول إلى مستويات مرغوبة من الدين وأن هذه القاعدة تتميز بتأثرها بعوامل خارجية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف (نايف واخرون,2021: 31)، وأن الوضع المالي يتسم بعدم الاستدامة وفقا لهذه القاعدة في الحالات الاتية (بني لام,2018: 476)- :
   1- عندما ترتفع نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي في دولة ما بالنسبة لدولة نظيرة اخرى.
   2- عندما ترتفع نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي في دولة ما بمعدل يفوق نسب السنوات السابقة.
   3- إذا تطلب اجراء تغييرات كبيرة في السياسة المالية من اجل المحافظة على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي.

4- قاعدة ضبط النفقات العامة: -تضع هذه القاعدة حدوداً للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو كقيمة مطلقة خلال مدة زمنية تتراوح بين (3-5) سنوات ولا تقيد هذه القاعدة جانب الإيرادات العامة لذلك لا ترتبط مباشرةً بهدف القدرة على تحمل الديون ويمكن اعتبارها اداةً لضبط الاوضاع المالية خاصةً عندما تكون متزامنة مع قاعدة توازن الموازنة أو قاعدة الدين العام (الاعرجي والسلطاني,2021: 37).

5- قاعدة عجز الموازنة: -وفقاً لهذه القاعدة يحدد العجز في الموازنة العامة بما لا يزيد عن 3 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بحسب معاهدة "ماستريخت" لتحقيق الاستدامة المالية وذلك للحد من تراكم الديون العامة بسبب الافراط في حجم الإنفاق الحكومي (كاظم واخرون,2018: 29).

تحليل تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004 – 2020)

يعتمد الاقتصاد العراقي كما هو معلوم على مورد ناضب كمصدر اساس لتغذية الموازنة العامة وهذا المصدر هو الإيرادات النفطية وأن اعتماده على هذا المصدر جعل من اقتصاده هشاً وغير مستقراً ويتأثر بالعوامل التي تؤثر على أسعار النفط في الاسواق العالمية كما يؤدي الاعتماد على هذا المصدر إلى ضعف الموارد غير النفطية كالضرائب مثلا ويمكن ملاحظة تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) بالاستناد إلى الجدول (1) إذ يتبين أن الإيرادات العامة ارتفعت تدريجياً خلال المدة (2004-2008) بسبب زيادة الموارد المالية المتحصلة من الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية إذ تزايد سعر البرميل النفطي الواحد من (36.05) دولار في العام 2004 وصولاً الى(147) دولار في شهر تموز من العام 2008 نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على النفط وخاصة من قبل دول جنوب شرق اسيا كالصين والهند وكذلك نتيجة عدم الاستقرار الأمني واعمال العنف التي حدثت في فنزويلا(القريشي,2020: 161) إذ بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (98.92 %) في العام 2004 وتعتبر اعلى نسبة خلال مدة الدراسة ويعود ذلك الارتفاع في الإيرادات النفطية إلى زيادة حصة العراق من الصادرات النفطية بسبب رفع القيود التي كانت قد فرضت على هذه الصادرات قبل العام 2003 مما ساهم في زيادة

التصدير وارتفاع نسبة الإيرادات النفطية (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي, 2003: 18), بالمقابل سجلت نسبة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة نسب متدنية مما يعني أن اعتماد العراق على مورد النفط نتيجة ارتفاع إيراداته قد قلل من دور الإيرادات الأخرى غير النفطية.

انخفض سعر النفط الخام نهاية 2008 مع بداية ظهور الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية) (الجبوري وحسين,2018: 151) وهذا الانخفاض تسبب بانخفاض الإيرادات النفطية وبالآتي الإيرادات العامة حيث سجلت معدل نمو سالب بلغ (31.21-%) في العام 2009 وأنخفضت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة حيث وصلت إلى (88.52%) مقارنة بالعام 2008 مع ملاحظة ارتفاع نسب مساهمة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة مقارنة بالعام السابق حيث بلغت على التوالي (6.04%) و (5.44%) مما يعني رجوع الاقتصاد العراقي واعتماده على الإيرادات غير النفطية في حال انخفاض الإيرادات النفطية مما يؤكد ضعف السياسة المالية مع تعميق الطابع الريعي للاقتصاد وعدم وضع الحلول الجذرية وتنويع الاقتصاد.

شهدت المدة (2010-2012) ارتفاعاً في الإيرادات العامة بفعل ارتفاع أسعار النفط نتيجة عدم استقرار الاوضاع في الدول العربية وكذلك الحظر المفروض على جمهورية إيران وتداعيات ملفها النووي (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي,2010: 3) فارتفعت الإيرادات العامة في العام 2010 إلى (70178.22) مليار دينار واستمر الارتفاع في الإيرادات العامة حتى وصل في العام 2012 إلى (119817.22) مليار دينار تزامناً مع ارتفاع الإيرادات النفطية التدريجي.

سرعان ما عاودت الإيرادات العامة الانخفاض خلال المدة (2013-2016) مسجلةً معدلات نمو سالبة اقصاها كان في العام 2015 وبنسبة نمو (36.93-%) نتيجة انخفاض أسعار النفط الحاد نتيجة زيادة المعروض النفطي الأمريكي بسبب تنامي ظاهرة النفط الصخري(صاري ومختار,2019: 403) فشهد العراق ركوداً اقتصادياً في العام 2015 واتبعت الحكومة اصلاحات عديدة محاولة زيادة الإيرادات غير النفطية ودعم الاقتصاد كزيادة الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية (تطبيق قانون التعرفة الجمركية الجديد) ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة و تقديم القروض لها (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي,2015: 16) مع ملاحظة ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى غير النفطية في العام 2015 مع ارتفاع نسب مساهمتهما من الإيرادات الأخرى فكانت نسبة الإيرادات الأخرى (19.77 %) من الإيرادات العامة وهي الاعلى خلال مدة البحث .

شهدت المدة (2017-2019) تحسناً في الإيرادات العامة بعد تحسن الوضع الأمني وارتفاع سعر النفط العالمي تزامناً مع نحكم دول أوبك بسعر النفط وقيامها بالحد من إنتاج النفط (عبد المؤمن,2020: 57) حيث بلغت الإيرادات العامة في العام 2017 (77335.90) مليار دينار وصولاً إلى (107566.99) مليار دينار في العام 2019 مع انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة.

انخفضت الإيرادات العامة بشكل كبير في العام 2020 نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط الخام وأنخفاض سعره بسبب تداعيات جائحة كورونا وانتشاره عالمياً مع التزام العراق بتخفيض حصته من التصدير النفطي حسب مقررات اوبك + (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي,2020: 45) حيث بلغت الإيرادات العامة (63199.70) مليار دينار مسجلة معدل نمو سالب ويعد الأقل خلا مدة الدراسة (41.25-%) تزامناً مع انخفاض الإيرادات النفطية.

جدول(1) تطور هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) **(مليار دينار)**

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة%	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة%	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة%	الإيرادات الأخرى	نسبة الإيرادات الأخرى للإيرادات العامة%
	1	2	3	4	5	6	7	8
2004	32982.74	-	32627.20	98.92	159.65	0.48	195.89	0.59
2005	40502.89	22.80	39480.07	97.47	495.28	1.22	527.54	1.30
2006	49055.55	21.12	46534.31	94.86	591.23	1.21	1930.01	3.93
2007	54599.45	11.30	51701.30	94.69	1228.34	2.25	1669.81	3.06
2008	80252.18	46.98	75358.29	93.90	985.84	1.23	3908.05	4.87
2009	55209.35	-31.21	48871.71	88.52	3334.81	6.04	3002.83	5.44
2010	70178.22	27.11	66819.67	95.21	1532.43	2.18	1826.12	2.60

8.21	8933.59	1.64	1783.59	90.15	98090.21	55.04	108807.39	2011
0.49	586.79	2.20	2633.36	97.31	116597.08	10.12	119817.22	2012
0.19	213.00	2.53	2876.86	97.28	110677.54	-5.05	113767.40	2013
6.10	6429.09	1.79	1885.12	92.11	97072.41	-7.37	105386.62	2014
19.77	13142.64	3.03	2015.04	77.20	51312.62	-36.93	66470.30	2015
11.54	6280.40	7.10	3861.80	81.36	44267.10	-18.14	54409.30	2016
7.71	5965.70	8.14	6298.30	84.14	65071.90	42.14	77335.90	2017
4.93	5253.80	5.34	5686.21	89.73	95619.82	37.80	106569.83	2018
4.03	4336.14	3.73	4014.53	92.24	99216.31	0.94	107566.99	2019
6.38	4032.98	7.47	4718.18	86.15	54448.51	-41.25	63199.70	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث-النشرة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة.
- العمود (2, 4, 6, 8) من عمل الباحثين.

أثر الإيرادات العامة على بعض مؤشرات الاستدامة المالية

سيتم التركيز على أثر الإيرادات العامة على بعض المؤشرات الخاصة بالاستدامة المالية وكما مبين في أدناه: -

1- مؤشر نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:- يتضمن هذا المؤشر المقارنة بين معدل نمو إجمالي الدين مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث عندما يزداد معدل الدين العام عن معدل النمو الاقتصادي فهذا يعني أن هناك اعتماداً على التمويل الخارجي في تمويل النفقات الاستثمارية والاستهلاكية أما عندما يقل معدل الدين العام عن معدل النمو الاقتصادي فهذا يدل على أن الوضع سليم (تركي والدليمي,2020: 86-89), ويعد هذه المؤشر من المؤشرات المهمة التي تقيس قدرة الحكومة على سداد الديون وأن هناك نسبة قد تم تحديدها وفق معاهدة "ماستريخت" عام (1992) وأن عبور هذه النسبة تعني وقوع الاقتصاد بأزمة مديونية وتعرض الاقتصاد لمخاطر الاقتراض وبالآتي الانعكاس سلباً على الاقتصاد وهذه النسبة تم تحديدها بـ (60 %) كنسبة لإجمالي الدين من الناتج المحلي الإجمالي (حسين,2016: 31), ومن خلال بيانات الجدول (2) نلاحظ أن المدة (2004-2007) قد شهدت تجاوزاً للنسبة المعيارية (60%) حيث سجل العام 2004 النسبة الأعلى من هذا المؤشر وبنسبة (253.44%) جاء ذلك بسبب الديون المتراكمة على العراق قبل العام 2003 وأنخفاض الإيرادات العامة إلى أدنى مستوى خلال مدة الدراسة ثم بدأت النسبة تدريجياً بالانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوى خلال هذه المدة في العام 2007 مسجلة نسبة (85.92%) تزامنا مع ارتفاع الإيرادات العامة حيث وصلت إلى اعلى حجم خلال هذه المدة بمبلغ (54599.45) مليار دينار لكن هذه النسبة بقيت خارج حدود النسبة الأمنة أي انه مع بداية زيادة الإيرادات العامة والناتج المجلي الإجمالي يبدأ هذا المؤشر بالانخفاض وبالآتي يمكن تحقيق استدامة مالية , ثم عاود المؤشر إلى النسبة الأمنة خلال المدة (2008-2015) إذ سجل العام 2009 النسبة الاعلى خلال هذه المدة وبنسبة (58.35 %) بسبب انخفاض الإيرادات العامة نتيجةً للأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط والإيرادات النفطية بينما العام 2013 سجل النسبة الأدنى خلال هذه المدة بنسبة (25.33%)نتيجة ارتفاع أسعار النفط والإيرادات النفطية والعامة مع زيادة الناتج المحلي إلى اعلى مقدار خلال مدة البحث وأنخفاض الدين العام إلى اقل مقدار اي إلى (69309) مليار دينار أي أن الوضع المالي في العراق يكون في وضع أمثل وأكثر امناً وقدرةً على سداد الديون مع ارتفاع الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي, ثم وفي العامين 2016 و2017 ونتيجة لانخفاض أسعار النفط والإيرادات النفطية لجأت الحكومة إلى الاقتراض والسحب من الاحتياطيات المالية المركزية لتمويل العجز في الموازنة العامة (الراوي,2019: 1- 8) مما يعني انخفاض الإيرادات العامة وبالآتي زيادة النسبة لهذا المؤشر حيث وصلت النسبة إلى (65.78 %) و (60.16 %) على التوالي ومتجاوزةً النسبة الأمنة, ثم عاودت النسبة الانخفاض تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط والإيرادات النفطية حيث سجلت النسبة في العام 2019 (26.11 %) ثم ارتفعت في العام 2020 إلى (47.58%) ولكنها بقيت ضمن النسبة المعيارية .

جدول(2) الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) **مليار دينار**

السنة	الإيرادات العامة	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الإيرادات العامة %	الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي
	1	2	3	4	5
2004	32982.74	134920.7	53235.4	-	253.44
2005	40502.89	110965.9	73533.6	22.80	150.91
2006	49055.55	110630.3	95588.0	21.12	115.74
2007	54599.45	95760.8	111455.8	11.30	85.92
2008	80252.18	73303.6	157026.1	46.98	46.68
2009	55209.35	76233.2	130643.2	-31.21	58.35
2010	70178.22	76942.5	162064.6	27.11	47.48
2011	108807.39	75800.6	217327.1	55.04	34.88
2012	119817.22	73099.3	254225.5	10.12	28.75
2013	113767.40	69309.0	273587.5	-5.05	25.33
2014	105386.62	77287.9	266420.4	-7.37	29.01
2015	66470.30	105827.6	194681.0	-36.93	54.36
2016	54409.30	129531.8	196924.1	-18.14	65.78
2017	77335.90	135953.0	225995.2	42.14	60.16
2018	106569.83	75393.0	251064.5	37.80	30.03
2019	107566.99	69498.0	266190.6	0.94	26.11
2020	63199.70	94575.0	198774.3	-41.25	47.58

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- العمود (1و2و3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث-النشرة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة.
- العمود (4و5) من عمل الباحثين.

2- مؤشر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي:- تعد ظاهرة العجز في الموازنة العامة من السمات التي تعاني منها اقتصادات معظم الدول سواء كانت دول متقدمة أو نامية وتتضمن هذه القاعدة التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة والسعي لتقليل نسبة العجز إلى المستوى المقبول حيث تم تحديد نسبة العجز الأمنة بما لا يزيد عن (3%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكما اقرت في معاهدة "ماستريخت" وأن استقرار وتنظيم التوازن في الموازنة يعد ضماناً لاستمرار وتحقيق الاستدامة المالية أما في حالة ارتفاع العجز عن هذه النسبة فانه سيلغي أثر الإنفاق أو تخفيض الضريبة على الطلب الكلي كذبك يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص والتأثير السلبي على فاعلية السياسة المالية للحكومة وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي (دعدوش,2020: 5), ويمكن تحليل هذا المؤشر من خلال الاستعانة بالجدول(3) إذ شهدت المدة (2004-2008) فوائض مالية في الموازنة العامة نتيجة لارتفاع النفط والإيرادات النفطية وبالآتي ارتفاع الإيرادات العامة فسجل هذا المؤشر في العام 2004 نسبة (1.63 %) ومرتفعاً إلى اعلى نسبة خلال مدة الدراسة في العام 2005 إلى (19.21 %) والناجم عن ارتفاع الإيرادات العامة مع انخفاض في حجم الإنفاق العام مقارنة مع السنة السابقة وبالآتي تحقيق فائض مالي ساعد على تحقيق استدامة مالية لكن هذه الفائض تحول إلى عجز في الموازنة في العامين 2009 و 2010 عندما تجاوز هذا المؤشر الحدود الأمنة إذ بلغت النسبة (8- %) و (8.42- %)على التوالي وذلك بسبب الأزمة العالمية وأنخفاض في حجم الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي ومع ارتفاع أسعار النفط في عامي 2011 و 2012 تحول هذا العجز إلى فائض فسجل هذا المؤشر نسباً موجبة بلغت (5.59 %) و (5.77 %) على التوالي, شهدت المدة (2013-2016) عجزاً في الموازنة نتيجة الانخفاض المستمر في الإيرادات العامة لانخفاض سعر النفط الخام فسجل المؤشر في العام 2013 نسبة (1.96- %) وتعد نسبة آمنة لانها لم تتعدى النسبة الأمنة (3%) لكنها تخطت هذه النسبة في العام 2014 إلى (3.04- %) والى (2.02- %) في العام 2015 و (6.43- %) في العام 2016 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط

وخلال عامي 2017 و 2018 حققت الموازنة فوائض مالية بسبب تعافي أسعار النفط ومن ثم الإيرادات العامة فكانت نسبة هذا المؤشر في العام 2017 (0.82 %) ومع ارتفاع وزيادة حجم الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 ارتفعت النسبة إلى (10.24 %) ولكن مع انخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا في عامي 2019 و2020 انخفضت الإيرادات العامة فوصلت نسبة هذا المؤشر إلى (1.56- %) في العام 2019 ومتجاوزةً للنسبة الأمنة في العام 2020 حيث بلغت النسبة (6.48- %) .

جدول(3) العجز في الموازنة العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز/الفائض	معدل النمو للعجز أو الفائض%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	العجز-الفائض/الناتج المحلي الإجمالي
	1	2	3	4	5	6
2004	32982.74	32117.5	865.24	-	53235.4	1.63
2005	40502.89	26375.2	14127.69	1532.81	73533.6	19.21
2006	49055.55	38806.7	10248.85	-27.46	95588.0	10.72
2007	54599.45	39031.2	15568.25	51.90	111455.8	13.97
2008	80252.18	59403.4	20848.78	33.92	157026.1	13.28
2009	55209.35	65658	-10448.65	-150.12	130643.2	-8.00
2010	70178.22	83823	-13644.78	30.59	162064.6	-8.42
2011	108807.39	96662.8	12144.59	-189.01	217327.1	5.59
2012	119817.22	105139.6	14677.62	20.86	254225.5	5.77
2013	113767.40	119128	-5360.60	-136.52	273587.5	-1.96
2014	105386.62	113473.5	-8086.88	50.86	266420.4	-3.04
2015	66470.30	70397.5	-3927.20	-51.44	194681.0	-2.02
2016	54409.30	67067.4	-12658.10	222.32	196924.1	-6.43
2017	77335.90	75490.1	1845.80	-114.58	225995.2	0.82
2018	106569.83	80873.2	25696.63	1292.17	251064.5	10.24
2019	107566.99	111723.5	-4156.51	-116.18	266190.6	-1.56
2020	63199.70	76082.4	-12882.70	209.94	198774.3	-6.48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- العمود (1و2و5) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث-النشرة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة.
- العمود (3و 4و 6) من عمل الباحثين.

3- مؤشر التناسب بين معدل نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة :- يبين هذا المؤشر مقدار الفجوة المالية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وقدرة الإيرادات للدولة على تغطية نفقاتها العامة فاذا تساوى المعدلين أو إذا زاد معدل نمو الإيرادات على معدل نمو النفقات فيكون الوضع الاقتصادي سليم والوضع المالي مستدام, أما اذا حدث العكس وزاد معدل نمو النفقات عن معدل نمو الإيرادات فمعنى ذلك اتساع الفجوة بين المعدلين مما يحتم اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الفجوة وبالآتي زيادة معدل الدين العام للدولة (محمد واخرون,2018: 116). فمن خلال بيانات الجدول (4) نلاحظ أن الإيرادات العامة قد زاد معدل نموها عن معدل نمو النفقات العامة في الاعوام (2005, 2007, 2011, 2012, 2015, 2017, 2018) وبنسب متباينة ومسجلاً العام 2011 اعلى نسبة لنمو الإيرادات وبمعدل (55.04%) بسبب زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتحقيق وفورات مالية اي أن الوضع الاقتصادي يشهد استدامة مالية وتزداد قدرة الحكومة على سداد ديونها بشكل مريح, أما السنوات المتبقية فشهدت زيادة في نمو النفقات العامة بمستوى اكبر من نمو الإيرادات العامة وقد سجل العام 2008 اعلى معدل لنمو النفقات العامة وبنسبة نمو (52.19%) ومع زيادة حجم الإنفاق تزداد الفجوة بين الإيرادات والنفقات وتزداد مخاطر العجز في الموازنة ويصبح لابد من سد هذا العجز باللجوء إلى

الاقتراض وبالآتي زيادة خطر المديونية لذلك فإن الفجوة بين الإيرادات والنفقات تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على الاستدامة المالية .

جدول(4) التناسب بين معدلي نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة %	معدل نمو النفقات العامة %
	1	2	3	4
2004	32982.74	32117.5	-	-
2005	40502.89	26375.2	22.80	-17.88
2006	49055.55	38806.7	21.12	47.13
2007	54599.45	39031.2	11.30	0.58
2008	80252.18	59403.4	46.98	52.19
2009	55209.35	65658	-31.21	10.53
2010	70178.22	83823	27.11	27.67
2011	108807.39	96662.8	55.04	15.32
2012	119817.22	105139.6	10.12	8.77
2013	113767.40	119128	-5.05	13.30
2014	105386.62	113473.5	-7.37	-4.75
2015	66470.30	70397.5	-36.93	-37.96
2016	54409.30	67067.4	-18.14	-4.73
2017	77335.90	75490.1	42.14	12.56
2018	106569.83	80873.2	37.80	7.13
2019	107566.99	111723.5	0.94	38.15
2020	63199.70	76082.4	-41.25	-31.90

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- العمود (1و2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث-النشرة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة.
- العمود (3و4) من عمل الباحثين.

4- مؤشر نسبة الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة :-يتسم الاقتصاد العراقي باختلال هيكل الموارد المالية وذلك بسبب اعتماده وبشكل اساسي على الإيرادات النفطية والتي تتسم بتقلب أسعارها في الاسواق العالمية مع ضعف الموارد المالية الأخرى كالإيرادات الضريبية والرسوم وغيرها وأن هذا المؤشر يبين نسبة الإيرادات التي تتصف عادةً بالانتظام والتجدد مثل الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة وكذلك نسبة الإيرادات التي تتصف بالتقلب في تحصيلها وهي الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (محمد وعزيز,2019: 106), ومن بيانات الجدول(5) نلاحظ أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة كانت أكثر بكثير من نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة حيث سجلت الإيرادات النفطية نسب مرتفعة منذ بداية المدة حتى العام 2009 تراوحت بين (98.92%- 93.90%) بينما سجلت في العام 2009 نسبة 88.52% بسبب انخفاض أسعار النفط والإيرادات النفطية كما سجلت نسبة الإيرادات الضريبية لنفس المدة نسب منخفضة تراوحت بين(2.25%- 0.48%) ومرتفعة في العام 2009 إلى (6.04%) أي أن الحكومة لجأت إلى الإيرادات الضريبية عندما انخفضت الإيرادات النفطية وأن هذا الاعتماد على الإيرادات النفطية مع ضعف أو انخفاض الأهمية للإيرادات الضريبية يضعف الاستدامة المالية, وبعد العام 2009 نلاحظ زيادة نسبة الإيرادات النفطية وصولاً إلى العام 2015 فقد شهدت المدة (2015-2017) انخفاض في هذه النسبة بسبب انخفاض أسعار النفط وكذلك الظروف الأمنية التي مر بها العراق بسبب الحرب على الارهاب فقد تراوحت النسبة بين (84.14% - 77.20%) بينما سجلت نسبة الإيرادات الضريبية نسبة مرتفعة ففي العام 2015 كانت النسبة (3.03%) من الإيرادات العامة ومرتفعة إلى (8.14%) في العام 2017 ثم بدأت بالانخفاض حتى نهاية المدة في العام 2020 مع تصاعد لنسب الإيرادات النفطية .

جدول(5) نسبة الإيرادات النفطية والضريبية إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات النفطية/الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الضريبية/الإيرادات العامة %
	1	2	3	4	5
2004	32982.74	32627.20	159.65	98.92	0.48
2005	40502.89	39480.07	495.28	97.47	1.22
2006	49055.55	46534.31	591.23	94.86	1.21
2007	54599.45	51701.30	1228.34	94.69	2.25
2008	80252.18	75358.29	985.84	93.90	1.23
2009	55209.35	48871.71	3334.81	88.52	6.04
2010	70178.22	66819.67	1532.43	95.21	2.18
2011	108807.39	98090.21	1783.59	90.15	1.64
2012	119817.22	116597.08	2633.36	97.31	2.20
2013	113767.40	110677.54	2876.86	97.28	2.53
2014	105386.62	97072.41	1885.12	92.11	1.79
2015	66470.30	51312.62	2015.04	77.20	3.03
2016	54409.30	44267.10	3861.80	81.36	7.10
2017	77335.90	65071.90	6298.30	84.14	8.14
2018	106569.83	95619.82	5686.21	89.73	5.34
2019	107566.99	99216.31	4014.53	92.24	3.73
2020	63199.70	54448.51	4718.18	86.15	7.47

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- العمود (1و2 و3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث-النشرة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة.
- العمود (4و5) من عمل الباحثين.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً :الاستنتاجات

1- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكل الإيرادات العامة حيث يعتبر مصدر الإيراد النفطي المتقلب هو المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه الاقتصاد في تمويل الموازنة العامة مع ضعف أهمية ودور الإيرادات الأخرى.

2- يتضح من التحليل أن الإيرادات العامة لها دور رئيسي ومؤثر على الاستدامة المالية من خلال التأثير على المؤشرات فزيادة هذه الإيرادات يكون لها أثر ايجابي على استدامة الوضع المالي العراقي مع امكانية تسديد ما بذمته من ديون، أما في حالة انخفاض هذه الإيرادات فذلك يعني انخفاض قدرة الحكومة على الاستمرار في استدامة ديونها والوفاء بالتزاماتها المالية.

3- يتضح من التحليل أن النفقات العامة تنمو بمعدل أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة في كثير من السنوات وهذا يعني استمرار عجز الموازنة العامة وزيادة اعتماد العراق على الاقتراض وبالآتي زيادة المديونية وضعف تحقيق الاستدامة المالية.

4- تشير مؤشرات الاستدامة المالية أن هناك تخطي للنسب الأمنة في كثير من السنوات والذي يؤكد اختلال الوضع المالي العراقي واعتماده على الديون لتلبية الاحتياجات العامة وتمويل العجز وبالآتي ضعف القدرة على سداد واستدامة الديون.

ثانياً: التوصيات

1- معالجة الاختلال في هيكل الإيرادات العامة من خلال تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية مثل تفعيل وتطوير الجهاز الضريبي وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية وذلك لزيادة حصيلة الإيرادات والحد من الاثر السلبي لتقلبات أسعار النفط والإيرادات النفطية على الاقتصاد العراقي.
2- اتباع سياسة مالية لضبط مستوى نمو النفقات العامة وبحدود الإيرادات العامة المتوفرة لتجنب حدوث العجز في الموازنة واللجوء للاقتراض مع زيادة نسبة ما مخصص للإنفاق الاستثماري مما يساهم في تعظيم الإيرادات العامة ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام.
3- المراقبة الجادة للعجز والدين العام والعمل على منع تجاوزهما للحدود الأمنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع تخصيص الديون لمشاريع استثمارية مولدة لموارد مالية تساعد في تمويل الموازنة وتحقيق الاستدامة المالية.
4- يمكن الاستفادة من الوفورات المالية في سنوات ارتفاع أسعار النفط والإيرادات المالية وخلق صندوق سيادي مع استثمار موارد هذا الصندوق في مشاريع استثمارية إنتاجية مما يساعد في تسديد فوائد واقساط الدين وبالآتي المساعدة في تحقيق الاستدامة المالية.

المصادر Refrences

1- الحلو، عقيل حميد والغرابي. قمر ماجد،2022، هيكل الإيرادات العامة وأثرها على الموازنة العامة باستخدام انموذج الابطاء الذاتي الموزع ardl، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد(12)، العدد (4).
2- خلف، فليح حسن، 2008، المالية العامة، علم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، اربد.
3- ناشد، سوزي عدلي،2008، اساسيات المالية العامة -النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت لبنان.
4- عمارة، رانيا محمود، 2015، المالية العامة -الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.
5- السواط، طلق عوض الله، واخرون 2011، الادارة العامة المفاهيم، الوظائف والانشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية.
6- مشكور، سعود جايد والحلو، عقيل حميد جابر،2016، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، العالمية، المثنى العراق.
7- يوسف، شباط، 2019، المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق كلية الحقوق، سوريا.
8- الحاروني، محمد السيد علي ،2023، تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر للفترة 2001/200-2019-2020، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، كلية التجارة، المجلد(4)، العدد (1).
9- الشلال، مهند عزيز محمد، 2013، الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة في دول مختارة للمدة (1990-2001)، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
10- حسين، عماد حسن، 2016، تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
11- الوصال، كمال امين وفرجاني، نادر،2017، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، القاهرة.
12- السرحان، مصطفى سعد مهدي، 2020، تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
13- الجميلي، فراس تحرير محمد ومجبل، اسماعيل حمادي،2022، أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(3)، العدد (5).
14- نايف، قتيبة نبيل واخرون،2021، قياس وتحليل الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي للمدة(2004-2018)، مجلة كلية التراث الجامعة، جامعة التراث، العدد (31).
15- بني لام، علي حسين نوري،2018، الاستدامة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان، اربيل.

16- الاعرجي، كاظم سعد عبد الرضا والسلطاني، ياسين نادب علي،2021، تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة(2004-2019)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(13)، العدد (1).
17- كاظم، كريم لطيف واخرون،2018، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعوم الانسانية، العدد (22).
18- القريشي، حاتم، 2020، اقتصاديات النفط، مكتب بغداد، العراق، بغداد.
19- الجبوري، مهدي سهر وحسين، خضير عباس,2018، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، دار الايام، الاردن.
20- صاري، اسماعيل ومختار، بوضياف،2019، سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة- الجزائر، المجلد(10)، العدد (1).
21- عبد المؤمن، بلهوشي ،2020، أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في المدة 2006-2018، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945.
22- تركي، باسم محمد والدليمي، علي احمد,2020، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق دراسة تحليلية للمدة(2004-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد(12)، العدد (24).
23- الراوي، احمد عمر، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(11)، العدد (27)، 2019.
24- دعدوش، علي عبد الكاظم، 2020، دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراق للمدة (2010-2020)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
25- محمد، شيماء فاضل واخرون، تقييم قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، المجلد(14)، العدد (41)، 2018.
26- محمد، شيماء فاضل وعزيز، خليل اسماعيل, 2019، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج var، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصادالمجلد(15)، العدد (47).

ب -التقارير

1. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003.
2. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2010.
3. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2015.
4. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2020.